20 مليون عاطل بالوطن العربي

قال أحمد محمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية إن عدد العاطلين في الوطن العربي حالياً بلغ 20 مليوناً بزيادة 16 % مقارنة بالأعوام الماضية، مما يمثل خطورة على الاستقرار الاجتماعي العربي.

جاء ذلك في تصريحات صحفية قبل مغادرة «لقمان» القاهرة الخميس متوجهاً إلى الرياض للمشاركة في فعاليات المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذى يُعقد تحت عنوان «نحو حماية اجتماعية وتنمية مستديمة».

وقال: إن عقد المنتدى جاء لاحتياج المنطقة العربية إلى وضع رؤية استراتيجية لمواجهة تحدي البطالة وتحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية المستديمة بعد أن أصبحت قضايا التشغيل ومكافحة البطالة والحد من الفقر والعدالة الاجتماعية في صدارة اهتمامات دول المنطقة. وأضاف أن المنتدى سيصدر وثيقة خاصة تحت عنوان «إعلان الرياض للتنمية المستديمة والتشغيل» تتضمن سياسات وخطط العمل وأسس التفاهم المشترك لتحقيق التنمية التى تضمن زيادة التشغيل والحد من البطالة ومكافحة الفقر وتحدد معالم تحقيق التعاون بين المنظمات العربية والدولية فى هذا المجال.

صندوق النقد الدولي:

اليمن ستواجه عاماً مالياً صعباً

قال ممثل صندوق النقد الدولي في اليمن الدكتور غازي شبيكات: إن وضع المالية العامة في اليمن سيكون صعباً عام 2014م ما لم تحصل الحكومة اليمنية على مساعدات خارجية أكبر وتنفذ حزمة إصلاحات مالية.

كتب/ المحرر الاقتصادي

استمرار الاستدانة لتغطية عجر الموازنة سيؤثر سلباً على الاقراض

تحتل اليمن مرتبــة متأخرة في تقرير بيئة الأعمال

وأوضح شبيكات في بيان صحفي له أن الحكومة اليمنية تستهدف عجزاً أكبر في موازنة العام الجديد مقارنة بموازنة 2013م وأن إيجاد تمويل لهذا العجز سيشكل تحدياً حقيقياً للحكومة.

ونبّه إلى محدودية المبالغ التي يمكن توفيرها من الجهاز المصرفي اليمني وأن استمرار التوسع في الاستدانة عبر بيع أذون الخزانة والسندات لتغطية عجز الموازنة، من شأنه أن يؤثر سلباً على عملية الإقراض الذي يمكن أن توفره البنوك للقطاع الخاص المستثمر، كما أن الاستمرار في خفض النفقات الرأسمالية لا يتناسب مع متطلبات المرحلة التي ينبغي فيها تحقيق معدلات نمو أعلى للمساهمة في تخفيض نسب الفقر والبطالة.

ولفت إلى أن وضع المالية العامة في اليمن ظل صعباً العام الماضي، إذ انخفضت المنح الخارجية بشكل ملحوظ بعد المستوى الذي وصلته عام 2012م والذي تلقت فيه اليمن منحاً كبيرة غير متكررة من المملكة العربية السعودية.

وقال: «لم تصل مسحوبات المساعدات الخارجية التي التزمت بها الدول المانحة إلى المستوى الذي كان متوقعاً الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في الموازنة ولكن الحكومة استطاعت أن تبقيه تحت السيطرة من خلال ضبط النفقات وخاصة الرأسمالية منها كما ساهم في ضبط العجز أيضاً إثر الإصلاحات التي أدت إلى تراجع فاتورة دعم المشتقات النفطية في عام 2013م.

وبيّن ممثل صندوق النقد الدولي أن الحكومة استمرت عام 2013م بالاعتماد الكبير على البنوك المحلية لتمويل عجز الموازنة واعتمدت بشكل أكبر نسبياً خلال ذات العام على إصدار الصكوك للحصول على تمويل من البنوك الإسلامية.

وقال: «إن اليمن بحاجة ملحة إلى تطبيق إصلاحات تهدف لمعالجة الخلل في هيكل الموازنة العامة وتوجيه جزء أكبر من الموارد في الموازنة بما يسمح بزيادة الإنفاق الاستثماري والاجتماعي، وذلك بإعادة ترتيب النفقات من خلال إزالة الدعم الشامل وزيادة الإنفاق الرأسمالي والتمويلات الاجتماعية».

وأضاف: «من شأن ذلك تقليل العبء على موازنة الدولة، إذ تصل المبالغ التي تنفق على فاتورة الدعم إلى عشرة ملايين دولار يومياً يذهب معظمه إلى الطبقة الغنية التي تستهلك كميات أكبر من هذه السلع بأسعار مدعومة ويستفيد منه بعض المتنفذين في عمليات تهريب المشتقات النفطية».

وأكد شبيكات ضرورة حماية الطبقات الفقيرة بشكل متزامن من أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية «في حال اتجهت الحكومة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية» من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه فقط أو تعويضهم من خلال زيادة التحويلات الموجهة إلى الفقراء

وإلى جانب هذه الإصلاحات فإن اليمن لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم المالي الخارجي- وعلى الدول المانحة تقديم ما تعهدت به خلال مؤتمرات أصدقاء اليمن،

وفي المقابل دعا الحكومة اليمنية إلى الإسراع في الإعداد للمشاريع ووضع الإجراءات الكفيلة بتعزيز الحوكمة والشفافية لتشجيع الدول المانحة على سرعة صرف الالتزامات التي تعهدت بها.

وأكد ممثل صندوق النقد الدولي على وجوب أن يرافق الإصلاحات المالية إصلاحات اقتصادية أخرى تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على أخذ دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف.

وقال: «اليمن يحتل مرتبة متأخرة في تقرير بيئة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي وخاصة مؤشرات وفرة التمويل للقطاع الخاص وحماية المستثمر ودفع الضرائب وإجراءات التصفية وتوافر الكهرباء وغيرها من المؤشرات التي تشكل عائقاً أمام الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والخارجي».

وزير النفط السابق:

مشروع الغاز مفخرة وعلى بائعي الأوهام الكف عن المزايدات

أكد وزير النفط السابق المهندس خالد محفوظ بحاح ان مشروع الغاز المسال يعد مفخرة كونه من المشاريع الاستراتيجية التي يجب ان نبني عليها لتطوير الصناعة البترولية وغيرها من القطاعات في اليمن..

وسَخِر من بائعي الاوهام والذين يسخّرون الخطباء والشعراء والآلة الاعلامية في حملة منظمة تروج هذه الاخبار لغرض في نفس يعقوب.

وقال وزير النفط السابق: العام الماضي عشنا مع قصة ان اليمن قابعة على حقل كبير من «النفط» يشكل ثلث المخزون العالمي في محافظة الجوف، وعليه، خطب الخطباء، وشعر الشعراء، وتحدث الناشطون عبر وسائل الاتصال، ثم انتقل ليصبح حديث السياسية، حيث ان الشقيقة الكبرى هي من يقف عائقاً لاستخراجه لعدم استكمال توثيق الحدود، تلاها تحرك قبائل اليمن للمرابطة على الحدود حتى تمنع اي توغل، وكان جلياً بأن آلة إعلامية منظمة دفعت بهذا الخبر لغرض في نفس يعقوب، وانتهى الموضوع الوهمي بهدوء تام.

واضاف المهندس خالد بحاح في منشور له بصفحته في شبكة التواصل الاجتماعي: يبدو اننا مع الجزء الثاني هذا العام، وهو مشروع الغاز، والبداية من اليوم التالي لانتهاء مؤتمر الحوار، الذي ينص في وثيقة الضمانات البند الثامن من المبادئ على تبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بناء، ولكن الطبع يغلب التطبع، تراشق سياسي علني حول اتفاقية مشروع الغاز، تصريح هنا ونفي هناك، مظاهرات احتجاجية موجهه، المجاهرة بان دولة «ما» تعادي اليمن في هذا الموضوع عبر قضايا قانونية اخرى، التصريح بانتصارات حول اختراق جديد لتعديل الاسعار، مع ان ذلك مكتوب رسمي في الاتفاقية بأنه يحق للطرفين التفاوض بعد خمس سنوات لتعديل الاسعار، مع تصريحات من وقت لآخر بصحة المناخ الاستثماري في اليمن.

موضحاً أن من ينادي بحسن نية او حتى من باب المناكفة، بإلغاء الاتفاقية، فإن ذلك ليس عقداً من طرف واحد، بل التزاماً قانونياً من طرفين، مبنياً على أسس وإجراءات ومرجعيات دولية متبعة لتطبيقه وتعديله او الغائه.

وقال: لقد تشرفت ضمن فريق العمل بإنجاز ما يقارب 80% من بناء المشروع في الوقت المحدد وبأفضل المواصفات الدولية، وبالميزانية المخطط لها، وهو مالم يتم في أغلب المشاريع المشابهة، وهذه المرحلة لم تكن اقل تحدياً من مرحلة المفاوضات والتوقيع على الاتفاقيات التي سبقنا زملائي الوزراء في التفاوض والتوقيع عليها، وأحيي زملائي المتعاقبين والحاليين في التشغيل الآمن، فلنكن فخورين بهكذا مشاريع استراتيجية، نبني عليها لتطوير الصناعة البترولية وغيرها من القطاعات في اليمن بإذن الله تعالى.

واقترح السفير تبني مبادرة إعلامية تجمع في حلقة/حلقات نقاشية شفافة وعلى فضاء مرئي محايد، بين من وقّع على هذه الاتفاقية من وزراء ونواب ووكلاء وقانونيين وشركات دولية استشارية.... وبين من يشكك، هكذا مناظرات سوف تضع النقاط على الحروف دون مزايدات ومكايدات لا يتحملها الوطن ولا المواطن وخاصة في هذه المرحلة، ومنها نتعلم ونؤسس لبناء وطن جديد، بعيداً عن ثقافة الصراعات بكل اشكالها، واتباع وسائل عصرية متبعة عند اي اختلاف.

ممثل الأمم المتحدة :

15 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية

كتب/ جمال مجاهد

أطلقت الحكومة اليمنية وشركاؤها الإنسانيون خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2014 بتكلفة إجمالية تقدّر بـ 592 مليون دولار، مع نداء قوي لدعم الخطة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لملايين الضعفاء في البلاد.

وقال الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشئون الإنسانية إسماعيل ولد الشيخ أحمد إن حجم الاحتياجات الحالية يجعل اليمن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية عالمياً. ففي عام 2014، بات أكثر من نصف سكان اليمن في احتياج إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. كما عمل الصراع الأخير في محافظتي صعدة وعمران على زيادة ضعف الآلاف من السكان، وزيادة محدودية وصول المساعدات الإنسانية.

وقال المسؤول الدولي إن 14,7 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2014. وهذا يشمل 10,5 مليون من الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ويعاني أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، كما لا يجد 13,1 مليون شخصاً سبيلاً للحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم، ولا يستطيع 8,6 مليون شخص الحصول على الخدمات الصحية، في الوقت الذي لا يزال أكثر من 300 ألف شخص نازحين في الشمال وأكثر من 264 ألف لاجئ.

وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014م تركّز على الانعاش المبكّر والحلول المستدامة والمرونة بهدف انتشال الناس من الضعف. وتهدف إلى تلبية احتياجات 7,6 مليون شخص من المساعدات الإنسانية في هذا العام.

وفي عام 2013، تم الوفاء بـ 53% من متطلبات التمويل فقط. وحدث نقص في تمويل مجموعات مثل الحماية والتعليم والإنعاش المبكّر على وجه الخصوص. ومع ذلك فقد كان هناك زيادة إيجابية في شراكة المنظمات الخليجية والشركاء المحليين من اليمن، ضمن أنشطة الاستجابة.

وفي هذا العام، تم ترتيب أولوية الأنشطة الإنسانية على أساس تقييمات شاملة بالاحتياجات التي شملت شركاء من المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية. وأظهرت التقييمات أن النساء والفتيات والفتيان ضعفاء بشكل خاص بسبب عدم حصولهم على الحماية والتعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية.

وأضاف منسق الشؤون الإنسانية "بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية الشريكة ووكالات الأمم المتحدة في اليمن، أناشد الشركاء في الجهات المانحة ودول الخليج لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014".

وأكّد ولد الشيخ أحمد "تمر اليمن بمرحلة انتقالية سياسية إيجابية، ولكن هذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا عندما يتم تلبية الاحتياجات الانسانية لملايين اليمنيين الفقراء".